**المداخلة الثالثة جهود مؤسسة ماعت في تعزيز عالمية معاهدة تجارة الأسلحة**

شكراً السيد الميسّر،

تواجه المنطقة العربية تصاعدًا غير مسبوق في النزاعات المسلحة نتيجة عمليات نقل الأسلحة غير المسؤولة، بما في ذلك في الأراضي الفلسطينية المحتلة والسودان وليبيا وسوريا ولبنان. وأسهم ذلك في تسهيل ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وأدى إلى انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. إن تدفق الأسلحة غير المشروع لا يفاقم فقط الأوضاع الأمنية، بل يضاعف أيضًا معاناة المدنيين، ويقوض فرص السلام والتنمية المستدامة في المنطقة.

ومن منطلق إيمان مؤسسة ماعت بأهمية تعزيز عالمية معاهدة تجارة الأسلحة كأداة رئيسية للحد من هذه التدفقات غير المشروعة، عملت المؤسسة وفق نهج متكامل على رفع الوعي، وبناء القدرات، وتعزيز الحوار بين مختلف أصحاب المصلحة، إدراكًا لما تسببه تجارة الأسلحة غير المسؤولة من آثار مدمرة على الأمن الإقليمي وحقوق الإنسان.

منذ بدء مشاركتها في مؤتمرات المعاهدة عام 2021، وماعت تسلط الضوء على خطورة الانتشار غير المشروع للأسلحة التقليدية، وعمليات تحويل الوجهة، وما تسببه من تزايد الضحايا المدنيين، كما أبرزت محدودية انضمام الدول العربية للمعاهدة حيث لم تصدق عليها سوى ثلاث دول فقط. وإلى جانب ذلك، نظمت ماعت أكثر من 8 حلقات نقاشية وأصدرت 4 أوراق بحثية تناولت التحديات التشريعية والسياسية والمؤسسية التي تعيق الانضمام، وطرحت فرص التعاون الإقليمي لتعزيز العالمية بمشاركة خبراء دوليين وممثلين عن المجتمع المدني.

كما أولت ماعت اهتمامًا ببناء قدرات الشباب، إذ نظمت 5 دورات تدريبية لطلاب الجامعات لتعريفهم بآليات الرصد والمناصرة وتحليل اتجاهات تجارة الأسلحة، مما مكّنهم من رصد الصفقات غير المسؤولة وتوثيق آثارها على حقوق الإنسان. كذلك عقدت 6 تدريبات لمنظمات المجتمع المدني لتزويدها بفهم معمق لأحكام المعاهدة، وباستراتيجيات المناصرة اللازمة للتواصل مع الحكومات والبرلمانات.

كما تسعي ماعت للدمج بين الآليات الدولية بهدف حماية حقوق الانسان، فعلي سبيل المثال في آلية الاستعراض الدوري الشامل تقدم ماعت توصيات متكررة للدول بالانضمام إلى المعاهدة، كان آخرها إلى تركيا التي استعرضت للمرة الرابعة في مايو 2025.

وترى مؤسسة ماعت أن تعزيز العالمية يتطلب جهودًا مشتركة ومنسقة. لذلك تعمل ماعت الان على التوعية الإقليمية، خاصة للدول العربية، للضغط للحد من انتشار الأسلحة التقليدية.

فالعالمية ليست مجرد هدف قانوني، بل هي وسيلة أساسية لحماية المدنيين والحد من تدفق الأسلحة إلى أيادٍ غير آمنة، بما في ذلك الجماعات الإرهابية والمليشيات المسلحة، ومنع استخدامها في ارتكاب جرائم حرب وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

وشكراً.